الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/430
2 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٨ من جدول الأعمال
وحدة التفتيش المشتركة

التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التنسيق على صعيدي المقر والميدان بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام: تقدير للإمكانات" (JIU/REP/97/4).

97-24695

9724695

JIU/REP/97/4

مرفق

التنسيق على صعيدي المقر والميدان بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام: تقدير للإمكانات

إعداد

فاتح ك. بو أياد ـ أغا
بوريس ب. كراسولين

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف
١٩٩٧

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز تنفيذي والاستنتاجات		٤
أولا - مقدمة	١-١٠	١٠
ثانيا - الحالة الراهنة للتنسيق في بناء السلم بعد انتهاء الصراع	١١-٣٢	١٣
ثالثا - المفاهيم الحالية في عملية الأمم المتحدة لبناء السلم بعد انتهاء الصراع	٣٣-٤٥	١٨
رابعا - دور مؤسسات بريتون وودز في بناء السلم بعد انتهاء الصراع	٤٦-٦٠	٢١
خامسا - نحو نهج جديد إزاء السلم بعد انتهاء الصراع	٦١-٦٧	٢٥

موجز تنفيذي والاستنتاجات والتوصيات

مازالت منظومة الأمم المتحدة معرضة للفشل في كفالة الاستخدام الفعال للموارد المحدودة المتاحة لإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات، ولمخاطرة إنفاق قدر أكبر من الموارد في نهاية الأمر لغرض تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن عمليات حفظ السلام إذا ما تكرر الصراع. وما لم يبذل جهد جاد لتنسيق أنشطة بناء السلام بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ستظل الدول الأعضاء تهمش الاستثمار المالي المبدئي الذي تم أثناء مرحلة حفظ السلام. كما لم تقم منظومة الأمم المتحدة بالإفادة من التشديد الراهن على إصلاح هيكلها تيسيرا لمزيد من الكفاءة في بلوغ أهدافها، فضلا عن تدعيم النظام الموحد. وبينما تعرب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن تأييدها لتحسين التنسيق، اكتشف المفتشان أنه لا توجد في الواقع آليات تنسيق فعالة لبناء السلم بعد انتهاء الصراع سواء على مستوى السياسة العامة أو على صعيد المقر أو على نطاق المنظومة. وإضافة الى ذلك، توجد عدة عوائق أمام تحقيق هذا التنسيق، بما في ذلك المؤسسات التي ترى أن استقلالها له أولوية أعلى من التنسيق مع أي مؤسسة أخرى. وعلاوة على ذلك، تفتقر هذه المنظمات الى فهم مقبول عموما للتنسيق، وكذلك الى علاقات عمل جيدة التحديد تجاه بعضها البعض. ورغم أن مفهوم إعادة البناء بعد انتهاء الصراع قديم قدم الصراع البشري، فقد تزايد دور المجتمع الدولي بفعل الإحساس المتزايد بالتضامن في معالجة هذه الحالات. ولكي تؤدي الأمم المتحدة دورها في بناء السلم بفعالية بعد انتهاء الصراعات، فإن عليها أن تتطور من الشكل المجزأ الى منظمات متنافسة الى حيث تكون منظومة مؤسسات منسقة تركز على بلوغ أهداف محددة.

معلومات أساسية

تعزز مفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراعات استجابة لاجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن عام ١٩٩٢، وطلب إعداد "تحليل وتوصيات بشأن سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة، في إطار الميثاق وأحكامه، على الاضطلاع بمهام الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلم"[١] واستجابة لذلك، صدرت "خطة للسلام"[٢]، التي تضمنت موجزا لعدد من الوسائل المتاحة لتحقيق السلام والأمن، بما في ذلك مفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وتم تعريف بناء السلم بعد انتهاء الصراع بأنه "العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد الى حالة النزاع". وقد لقي هذا المفهوم اعترافا واسع النطاق، ولكنه في واقع الحال مفهوم جديد آخذ في التبلور. وبينما تواجه الجهود المبذولة لإعمال المفهوم صعوبات معترفا بها ترتبط بالتنفيذ، فإن تلك الجهود تستدعي مزيدا من العمل المتكامل والمنسق؛ وتأكيد بناء السلم بعد انتهاء الصراعات بوصفه عنصرا حاسما في منع عودة الصراع؛ وتوفير أساس لالتآم الجراح التي تصيب الأطراف أثناء فترة الصراع.

وإذ شعرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالقلق لتزايد عدد الأطراف المشتركة في أنشطة بناء السلم على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، طلبت الى وحدة التفتيش المشتركة إجراء استعراض لتنسيق أنشطة بناء السلم. ولاحظت اليونسكو في طلبها أن "بناء السلم أصبح أحد أكثر المكونات وضوحا في برامج وكالات الأمم المتحدة. ومن ثم فإننا نجد في كثير من الوكالات وفرة

من الأنشطة التي تندرج في إطار "خطة للسلام". وينبع اهتمام اليونسكو بهذه المسألة من التزامها الطويل بتعزيز السلم ودورها في ذلك المجال، ومؤخرا، من نهجها المعروف "بثقافة السلام". (دعت الجمعية العامة في قرارها ١٠١/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ الى وضع مشروع إعلان وإعداد برنامج عمل بشأن ثقافة السلام). وقد ضمنت وحدة التفتيش المشتركة هذا الاستعراض في برنامج عملها لأنها تشارك اليونسكو شواغلها ولأنها لاحظت زيادة حادة في الصراعات بين الدول وفي داخل الدول بدءا من الثمانينات، مما نجم عنه زيادة الطلب على موارد المنظومة وعلى اشتراكها في أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراعات. ويستند هذا التقرير الى العمل الذي أنجزته الوحدة بشأن حفظ السلام وبناء السلام[٣].

ويركز هذا التقرير على القضايا المتصلة فقط بالتنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشتركة في بناء السلم بعد انتهاء الصراعات، إلا أن المفتشين يعترفان بالدور الهام والبارز الذي يقوم به البلد الذي خرج لتوه من الصراع، وكذلك جميع الدول الأعضاء، في جميع الأمور المتصلة بالتعمير. ولذلك، لم يستعرض التقرير على وجه التخصيص دور البلد المعني في التنسيق ولا يقدم توصيات في هذا الشأن، رغم أن المفتشين يلاحظان أن هناك من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ما يقوم بدور خاص في دعم تنمية القدرة التنسيقية للبلد. وعلاوة على ذلك، وحيث أن تنسيق أنشطة بناء السلم هو جزء من مجموعة أوسع من قضايا تنسيق أنشطة الأمم المتحدة عامة، يلزم أحيانا أن يناقش المفتشان قضايا تنسيقية عامة، يدركان أنها تقع خارج نطاق طلب اليونسكو.

الاستنتاجات والتوصيات

يرغب المفتشان في عرض استنتاجاتهما وتوصياتهما على أساس ما أجرياه من مقابلات وتحاليل. ويرى المفتشان وجوب النظر الى إنشاء آليات تنسيق فعالة، بصفة عامة، على أنه من أول جوانب جهود إصلاح الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، لا بد أن تلتزم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشتركة في بناء السلم بعد انتهاء الصراعات بتحسين آليات التنسيق كجزء من عملية مستمرة لتحسين قيام المنظومة بوظائفها. وينبغي أن ترسخ ممارسات التنسيق الفعالة بصفة دائمة في هياكل وعمليات منظومة الأمم المتحدة، وأن يتم ذلك من خلال المنظمات أو الهيئات القائمة.

الاستنتاج ١: من شأن كل حالة تعقب انتهاء الصراع أن تنطوي على مجموعة ظروف وأحوال مختلفة، تتصل عادة بالمؤسسات المدنية التي يكون قد أصابها الضعف والافتقار الى ثقافة الاستقرار والمصالحة. وفي بعض الحالات، لن تكون هناك حكومة فعلية يجري التنسيق معها. وستتفاوت درجة الدمار الذي يصيب المؤسسات والقطاعات والحالة السياسية ـ العسكرية الى حد بعيد. وبالنظر الى هذه الدرجة العالية من التنوع، وتغير الظروف والأحوال بمرور الزمن في البلد الذي يجري تعميره، لا بد أن يكون أي إطار للتنسيق مرنا بما فيه الكفاية ليستوعب تلك التغيرات.

التوصية ١:

يجب أن يكون الإطار التنسيقي لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، في جملة أمور، شاملا ومتماسكا، ولكن مرن بما يكفي للتكيف مع الجوانب التي تنفرد بها كل حالة من حالات بناء السلام ـ ولذا تكون طريقة التنسيق المفضلة "مرحلية" بالاستناد الى بعض المبادئ المتفق عليها عموما.

الاستنتاج ٢: يوفر اتفاق إنهاء الصراع أرضية جيدة لتشكيل الإطار التنسيقي الذي يستخدم أثناء فترة الإنعاش. ويجب تدعيم أنشطة بناء السلم بسلسلة من التدابير والإجراءات التي توطد السلام. ولا غنى في هذه المرحلة عن العناية بوسائل التنسيق لأن الطريقة التي ستدمج بها هذه الأنشطة في الاتفاق ستكون حاسمة بالنسبة لنجاح التنسيق أثناء التنفيذ.

التوصية ٢:

لتيسير مشاركة جميع الجهات التي تعمل معا في خطة استراتيجية واحدة للانتعاش، ينبغي وضع إطار للتنسيق خلال المراحل الأولية لتخطيط التعمير. وقد ترى الدول الأعضاء، الممثلة في عناصر منظومة الأمم المتحدة، في الاتفاق الذي يضع نهاية للنزاع، منطلقا مناسبا لوضع الخطوط العريضة لسلسلة من التدابير والاجراءات الرامية الى تدعيم السلام وتعزيزه، ولإقامة الصلة بين عمليات حفظ السلام وعمليات صنع السلام، وتحديد الإطار اللازم للتنسيق.

الاستنتاج ٣: حدد المفتشان عدة حواجز تعوق التوصل الى تنسيق فعال لأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، مما يؤكد الى حد ما أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لا تعي مزايا وفاعلية وجود نظام مشترك. ووجد المفتشان على وجه التحديد، أن بعض المنظمات المشتركة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع ترى أن استقلالها له أولوية على التنسيق مع المنظمات الأخرى. ويرى المفتشان أن هذا التنسيق يقتضي قدرا معينا من التبعية لقيادة منظمة أخرى. وفضلا عن ذلك، ليس لدى هذه المنظمات فهم للتنسيق مقبول عموما، فهي تفتقر الى وجود علاقات عمل فيما بينها محددة تحديدا جيدا. ومن ثم، خلص المفتشان الى الحاجة الماسة الى القبول بمجموعة من الأحكام التي تحدد بالتفصيل العديد من الجوانب الهامة للتنسيق في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

التوصية ٣:

ينبغي للجنة التنسيق الإدارية أن تعد إعلانا بشأن تنسيق أنشطة بناء السلم لتوافق عليه الجمعية العامة والهيئات التشريعية للوكالات المتخصصة، والذي ينبغي أن يعترف بالحاجة الى احتفاظ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باستقلاليتها، وإن كان ينص على أن يكون للأمم المتحدة الأسبقية في القيادة، ويعزز الحاجة الى التنسيق لكفالة الاستفادة القصوى من الموارد وتحقيق الأهداف. وينبغي أيضا لهذا الإعلان أن:

- يتوصل الى اتفاق بشأن مفهوم للتنسيق مقبول عموما؛

- يرسي تكليفات ومبادئ توجيهية واضحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع؛

- يحدد المنظمات التي تتولى، سواء على صعيد المقر أو الميدان، دور القيادة في تنسيق المسائل المتصلة بالسياسات فيما يتعلق بأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع؛

- ينشئ تنسيقا بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز يتصف بأنه أكثر اتساقا ويغلب عليه الطابع الرسمي؛

- يعزز هيئات التنسيق القائمة، مثل لجنة التنسيق الإدارية، وهيئاتها الفرعية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛

- تعمل على زيادة وتوسيع نطاق جهود التنسيق الجارية حاليا بين المسارات المواضيعية؛

الاستنتاج ٤: أصبحت أنشطة حفظ السلام متعددة الوظائف بصورة متزايدة، إذ تشتمل على أنشطة من بينها، في جملة أمور، نزع سلاح المقاتلين السابقين، ومراقبة الانتخابات، وبناء الهياكل الأساسية. ومن ثم، أصبح الخط الفاصل بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام غير واضح. وعلى الرغم من ارتباط المرحلتين، تختلف الأهداف والمكونات التنفيذية لأنشطة حفظ السلام وبناء السلام اختلافا كبيرا. وكان المقصود من حفظ السلام أصلا هو صون السلم، ومن ثم فإنه يقتصر على موارد الأمم المتحدة وموظفيها والتمويل الذي تقدمه. ومن جهة أخرى فإن المقصود من بناء السلام، هو أن يعتمد على استمرار السلام، ويشتمل على مجموعة واسعة من الفعاليات الثنائية والمتعددة الأطراف، والأنشطة، والأهداف، وآليات التمويل. وفي الممارسة الحالية، لم يعد القائمون على حفظ السلام يكتفون فقط بالاضطلاع بأنشطة حفظ السلام، بل أخذوا يشاركون بصورة متزايدة في بناء السلام. وبناء عليه، تجاوز حفظ السلام دوره الأصلي المتمثل في إيجاد "عازل" بين الأطراف المشتركة في النزاع، وتوطيد دعائم الاستقرار لتهيئة الفرصة لتعمير البلد واقتصاده على نحو منظم. ويرى المفتشان أنه لا ينبغي الخلط بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام؛ بل ينبغي الحفاظ عليهما كعمليتين منفصلتين ومتميزتين. بيد أنهما يريان ضرورة وجود هناك صلة واضحة وانتقال سلس بين المرحلتين لضمان الإبقاء على الاستثمار الذي تم توظيفه خلال مرحلة حفظ السلام.

التوصية ٤:

قد ترغب الدول الأعضاء، كعنصر من عناصر تعزيز التنسيق، في أن تنظر في إمكانية تنفيذ أنشطة بناء السلام كعملية منفصلة ومتميزة - "عملية بناء السلم" - مع أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمرحلة حفظ السلام كمتابعة لها.

الاستنتاج ٥: تبين للمفتشين وجود تنسيق فعال على الصعيد الميداني، إما بقيادة الممثل المقيم للأمم المتحدة أو الممثل الخاص للأمين العام. بيد أن المفتشين لم يجدا أي دلائل تشير الى وجود تنسيق فعال سواء على صعيد السياسة العامة أو المقر أو لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومع أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تؤدي دورا هاما على صعيد منظومة الأمم المتحدة في تيسير عملية التشاور بين المنظمات المشتركة في عمليات الإغاثة، إلا أن هناك قيودا على دورها ومواردها فيما يتعلق بتوسيع هذا الدور ليشمل نطاق أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ويرى المفتشان بإمعان ضرورة التنسيق على جميع الأصعدة الثلاثة -- السياسة العامة، والمقر، والمنظومة بأكملها -- إذ يجري على هذه الأصعدة صنع السياسة الاستراتيجية واتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد. ومن شأن الاقتراح الذي قدمه الأمين العام مؤخرا بإنشاء إدارة الشؤون السياسية لتكون الإدارة الرائدة للأمم المتحدة في مجال بناء السلام، أن يؤدي الى إيجاد مركز اتصال للتنسيق على أصعدة مقر الأمم المتحدة وهو ما كان مفتقدا من قبل. فبدون التنسيق الفعال على أصعدة السياسة العامة، والمقر، ومنظومة الأمم المتحدة، يتضاءل ضمان التنسيق الفعال للأنشطة والمسؤوليات والموارد على المستوى المناسب أو يتلاشى تماما، مما يضع عبئا لا مبرر له على عاتق المنظمات العاملة في الميدان فيما يتعلق بالتنسيق. وبصفة خاصة، يرى المفتشان أن ثمة حاجة الى مزيد من الدعم المتكامل على مستوى المقر فيما يتصل بالعمليات على الصعيد القطري. وفضلا عن ذلك، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز رئيس من أجهزة الأمم المتحدة، لا يشترك بدرجة كافية في تنسيق أنشطة بناء السلام، كما لاحظ الأمين العام مؤخرا في خطابه أمام المجلس. ويرحب المفتشان بمقترحات الأمين العام بشأن تعزيز دور المجلس في تنسيق السياسات وتحسين الاتساق بين أجهزة المجلس.

التوصية ٥:

على صعيد السياسة العامة

لما كان بناء السلم هو أساسا أحد عناصر الأنشطة الإنمائية، ينبغي تعزيز الدور التنسيقي الذي يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال السياسات والأنشطة الإنمائية، وفقا للفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة.

على صعيد المقر

(أ) ينبغي أن تشكل قضايا التنسيق المتصلة تحديدا بأنشطة بناء السلم، أحد البنود المنتظمة في جدول الأعمال الذي يتعين مناقشته خلال اجتماعات "الإدارة العليا" التي يعقدها الأمين العام بين إدارات الأمم المتحدة.

(ب) ينبغي لأمانات المؤسسات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة أيضا أن تحذو حذو الأمين العام بأن تنشئ إدارة رائدة تضطلع بتنسيق السياسة العامة والقرارات الاستراتيجية بين مؤسسات المنظومة التي تشارك في بناء السلم.

على صعيد منظومة الأمم المتحدة

(أ) لزيادة فعالية التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشتركة في بناء السلم، ينبغي توسيع نطاق الدور الذي تؤديه لجنة التنسيق الإدارية ليشتمل على دور التنسيق المستمر للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن يتحقق ذلك داخل آليات التنسيق القائمة.

(ب) ينبغي تعزيز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ليتسنى لها القيام بدور متزايد من تنسيق وتكامل أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع وفي إطار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

الاستنتاج ٦: تؤدي مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دورا هاما بالفعل في تمويل البلدان التي تقوم بعملية التعمير بعد انتهاء الصراع، وتقديم المساعدة الفنية لها. على أن التنسيق القائم بين منظومة الأمم المتحدة وهذه المؤسسات المالية ليس كافيا وما زال مثارا للقلق. وبالتالي، هناك حالات قامت فيها هذه المؤسسات المالية بوضع استراتيجياتها في مجال التعمير دون التشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو إشراكها في الأمر. وينبغي استخدام الآليات الرسمية، كتبادل الرسائل، لتحديد الخطوط الرئيسية للاتفاق العام في الرأي فيما بين مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنسيق، على أن تكون الخطوة التالية هي وضع اجراءات أكثر تحديدا وتفصيلا وذات منحى عملي أكبر. (تم بالفعل هذا التبادل للرسائل بين الأمين العام ومدير البنك الدولي في عام ١٩٩٥، لبيان الخطوط الرئيسية المتعلقة بالترتيب الخاص بالتنسيق من أجل أنغولا) وفي خطاب ألقاه أمام الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، اعترف الأمين العام بالجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز التوصل الى تفاعل أوثق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز[٤].

التوصية ٦:

بالنظر الى الدور المتزايد الذي تضطلع به مؤسسات بريتون وودز في أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم رسميا بإقامة صلات تنسيقية بينها وبين هذه المؤسسات المالية لضمان المشاركة في مراحل التخطيط للانتعاش بعد انتهاء الصراع، وقيام علاقة مستدامة ومنسقة طوال مراحل عملية التعمير. وينبغي إقامة هذه الصلات دون إنشاء هياكل جديدة.

أولا - مقدمة

١ - بناء على طلب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهي إحدى المنظمات المشاركة، أدرجت وحدة التفتيش المشتركة في برنامج عملها تقريرا عنوانه "التنسيق على مستوى المقر والميدان، ضمن إطار "خطة للسلام"، بين وكالات الأمم المتحدة في مجال بناء السلم: تقييم للإمكانيات". وحددت اليونسكو، في طلبها نطاق الاستعراض الذي سيشمل النظرة العامة للإجراءات التي تتخذ في الحالات التي يكون فيها النزاع وشيكا وكذلك في المناطق التي انتهى فيها النزاع. ولتفادي الازدواجية مع بقية عمل وحدة التفتيش المشتركة، ركز الاستعراض فقط على أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وفي وقت سابق، قدمت وحدة التفتيش المشتركة تقريرا تناول على وجه التحديد الحالات التي يكون النزاع فيها وشيكا[٥].

٢ - واجتمع المفتشان مع ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وجنيف وفيينا، بما في ذلك وكلاء الأمين العام من المكتب التنفيذي للأمين العام، فضلا عن ممثلين لإدارة عمليات حفظ السلام؛ وإدارة الشؤون الإنسانية؛ وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات؛ والأمين العام المساعد، إدارة الشؤون السياسية، الذي عرض آراء الإدارة والتجربة التي اكتسبها في مجال بناء السلم في السلفادور وغواتيمالا. واجتمعا أيضا مع ممثلي اليونسكو وعدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة وممثلين من عدد من الوفود، لا سيما الوفود النشطة في الفريق العامل المعني بأنشطة بناء السلم. ولأجل تبادل المعلومات والأفكار، اجتمعا أيضا مع الممثلين الخاصين للأمم المتحدة السابقين في أنغولا وبوروندي. ونظرا لما يوليه المفتشان من أهمية لدور مؤسسات بريتون وودز، اجتمعا مع مسؤولين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣ - وكانت الأهداف الأساسية من تقرير وحدة التفتيش المشتركة تحديد هيئات وآليات التنسيق القائمة، والحصول على آراء بشأن فعالية هذه الهيئات والآليات في الحالات الفعلية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وتقديم توصيات تتعلق بتعزيز تنسيق بناء السلم بعد انتهاء الصراع دون إنشاء هياكل أو هيئات جديدة. واجتمعا أيضا الى مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لبحث ما هو المقصود بالتنسيق ولتحديد ما إذا كانت هناك نظرة مشتركة لهذه الكلمة كثيرة الترداد.

٤ - ومنذ عام ١٩٨٨، أصدر مجلس الأمن عددا متزايدا من التكليفات المتعلقة بالسلم والأمن، فضلا عن توسيع نطاق أنواع الأنشطة المنصوص عليها في هذه التكليفات. ونتيجة لذلك، لم تعد هذه التكليفات ذات طبيعة عسكرية صرف، بل أصبحت الآن تشمل مشاركة متعددة الأوجه في التعمير. وفيما بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٤، ارتفع عدد القرارات المتعلقة بالسلم والأمن التي اتخذها مجلس الأمن من ١٥ قرارا إلى ٧٨ قرارا، أي بزيادة قدرها ٤٢٠ في المائة. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد عمليات حفظ السلام من ٥ عمليات إلى ١٧ عملية كما ارتفع عدد القوات المنشورة من قرابة ٦٠٠ ٩ فرد إلى ٤٠٠ ٧٣ فرد. وفي حين ظل عدد عمليات حفظ السلام ثابتا في عام ١٩٩٦، انخفض عدد القوات إلى قرابة ٧٠٠ ٢٤ فرد. وكما

لاحظ الأمين العام مؤخرا، فإن ذلك قد يبدو انخفاضا في أنشطة حفظ السلام وأن كان حفظ السلام قد ازداد في الواقع وأصبح أكثر تنوعا. وهناك ٠٠٠ ٥٠ فرد يعملون تحت قيادة حلف شمال الأطلسي الذي يعمل مع القوة المكلفة بالتنفيذ في البوسنة، فضلا عن وجود قوات في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة وليبريا. والمهام الموكلة إلى الأفراد التابعين للأمم المتحدة لم تقل تعقيدا كما أن القوات المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالدبلوماسية، وصنع السلم وحفظ السلم لم تنخفض حجمها. ونتيجة لذلك، فإن المهام الموكلة إلى الأمم المتحدة في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع ستظل أيضا في ازدياد.

٥ - ولعله يجدر بنا، عند مناقشة مفهوم بناء السلم بعد انتهاء النزاع، التذكير بالمادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة ونصها كما يلي:

رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم؛

(ج) أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا.

٦ - وحتى تكون عملية بناء السلم ناجحة، لا بد من بذل جهد شامل للجمع بين كل المنظمات على نحو متسق ووفقا لـ "خطة للسلام"، فإن التنسيق يلزم في مستويات ثلاثة (١) داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ (٢) بين مقر الأمم المتحدة ورؤساء مكاتب سائر الصناديق والبرامج والمكاتب والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ و (٣) في الميدان. ونظرا لأن عمليات حفظ السلم وبناء السلم عمليات ذات طابع متعدد الأوجه، أصبح من الضروري تحسين التنسيق داخل الأمانة العامة، وحتى تعمل الإدارات المعنية بوصفها وحدة متكاملة تحت إشراف سلطة الأمين العام ورقابته. وفي حين أن المقترحات تقدم الى الجمعية العامة أو الى مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، فإن هذه المقترحات ينبغي أن تقوم على أساس مساهمات منسقة من إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الإنسانية وإدارة شؤون الادارة والتنظيم وغيرها من الجهات المشاركة في أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

٧ - وتلاحظ فرقة العمل المعنية ببناء السلم بعد انتهاء الصراع التابعة للأمم المتحدة أن مفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع ينبغي ادراجه في الاستراتيجية الانمائية للبلدان في أقرب وقت ممكن. بيد أنه نظرا لأن الحالة في المرحلة الأولى بعد انتهاء النزاع تكون هشة ومؤقتة، يجب لذلك تنفيذ جميع الأنشطة بحذر. ومن ثم ففي حين أن أنشطة بناء السلم هي أنشطة إنمائية في العديد من النواحي فإن الاستراتيجيات في مجال بناء السلم تتحول عما يعتبر ممارسة انمائية تقليدية. ولذلك ينبغي على وجه التحديد:

(أ) أن يشمل اختيار الأولويات وتحديدها الاعتبارات السياسية ومعالجة المشاكل، التي يمكن، أن تؤدي الى انتهاك السلم لو تركت دون حل؛

(ب) إيلاء معاملة تفضيلية للمقاتلين السابقين وغيرهم من الأشخاص المتسببين في إثارة الصراع، وذلك بثنيهم عن اللجوء الى إعادة تسليح أنفسهم. وسيؤدي ذلك الى التمييز بين المقاتلين وغيرهم من المستفيدين ذوي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية نفسها، وهذه ممارسة ليست مقبولة دائما في التنمية التقليدية؛

(ج) تحديد توقعات معقولة فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وتصميم أنشطة وتنفيذها بطريقة تقلل من التشوه الى أدنى حد ممكن مع تصحيح حالات الإجحاف من خلال التدريب، وتقديم المساعدة الفنية والائتمان لضمان الاستدامة الطويلة الأجل.

٨ - ولاحظ المفتشان أن بناء السلم بعد انتهاء الصراع طابع سياسي في الأصل، وهذه مسألة لوحظت أيضا خلال الندوة الدولية بشأن استراتيجيات التعمير بعد انتهاء الصراع[٧]. ويجب الاعتراف، عند تصميم إطار للتعمير لمجتمع خارج من حالة حرب أو اضطراب حاد، بأن احتياجات هذا المجتمع تختلف نوعيا عن احتياجات مجتمع مستقر. وأفيد على وجه التحديد بالتالي:

> ... إن هذا يتطلب اعادة ترتيب الأولويات العادية، فضلا عن إدراج أولويات جديدة. ووضع إطار لهذه المساعدة هو جوهر المهمة السياسية، وان كان ذلك يتطلب أدوات متنوعة ومجموعة واسعة من الخبرات من جميع أجزاء منظمة الأمم المتحدة ومن الحكومات والمنظمات غير الحكومية. والطابع السياسي لهذه المهمة يحدده الهدف العام المتمثل في تجنب عودة الحرب والفوضى، خلال المرحلة الهشة التي تعقب الحرب أو الفوضى. وفيما يكاد يكون جميع حالات بناء السلم بعد انتهاء الصراع، فإن ذلك يعني الابتعاد عن تحديد الأولويات وأساليب تخصيص الموارد المتبعة في الحالات التي لا علاقة لها بالسلم[٨].

٩ - وبينما يركز هذا التقرير على بناء السلم بعد انتهاء النزاع، فإن المفتشيْن يعربا عن رغبتهما في الاعتراف بمفهوم الدبلوماسية الوقائية، لا سيما وأن الموارد آخذة في الانخفاض. وكانت وحدة التفتيش

المشتركة قد أعربت عن هذا الرأي سابقا[٩]، وذكرت أن إمكانات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال لم تتحقق، وقدم المفتشان توصياتهم بهدف وضع استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراع.

١٠ - ويتقدم المفتشان بالشكر الى جميع الذين تبرعوا بوقتهم وأفكارهم. كما يعربان عن أسفهما لعدم إمكانية إدراج جميع الآراء في هذا التقرير نظرا لضيق المجال.

ثانيا - الحالة الراهنة للتنسيق في بناء السلم بعد انتهاء الصراع

١١ - لا تورد وثائق الأمم المتحدة تعريفا لعناصر تنسيق بناء السلم بعد انتهاء الصراع، مما قد يشكل أساسا لفهم ذلك التنسيق بصورة مقبولة عموما في أوساط المعنيين ببناء السلم بعد انتهاء الصراع. وفيما تشير بعض الوثائق بصفة عامة إلى هذا المفهوم، فإنها لا توضحه على نحو عملي أو ملموس. ويتناقض ذلك مع "خطة التنمية"، التي تورد التعريف التالي لمفهوم "التنسيق".

> يعني التنسيق توزيعا واضحا للمسؤوليات، وتقسيما فعالا للعمل بين العناصر الفاعلة العديدة التي تباشر التنمية فضلا عن التزام من جانب كل من هذه العناصر بالعمل من أجل بلوغ مقاصد وأهداف مشتركة ومتوائمة. ويجب أن تسعى العناصر الفاعلة في مجال التنمية إلى جعل جهودها متكاملة ومسهمة في العمل بدلا من أن تكون معزولة أو متنافسة. وفي ضوء ذلك، يجب أن يكون التنسيق رائد الإجراءات التي يتخذها كل من هذه العناصر الفاعلة والتفاعلات فيما بينها[١٠].

وحتى التعريف القاموسي للتنسيق يصفه بأنه "توحيد أو مواءمة لعمل أو حركة أو حالة"[١١] ورغم أن هذا التعريف ليس شاملا البته فإنه يوحي أول ما يوحي بأن في التنسيق التزاما بقدر من العمل المشترك.

١٢ - ويرى المفتشان أن تعريف التنسيق المستخدم في "خطة للسلام"، يقدم نموذجا جيدا لوضع تعريف إجرائي مماثل لتنسيق أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وسيشمل التعريف المعمول به وعناصر مماثلة أي توزيع المسؤوليات أو تقسيم العمل فيما بين الفعاليات الرئيسية والالتزام بالأهداف والمقاصد المشتركة وتكامل الجهود المبذولة فيما بين الجهات تلك الفعاليات ومساهمتها في العمل. وهذا التعريف للتنسيق يتطلب أساسا درجة ما من خضوع هذه المنظمة أو تلك لقيادة منظمة أخرى.

١٣ - ولدى إعداد التقرير، اتضح للمفتشين أنه فيما يتعلق بالتنسيق لا يوجد أي تعريف مشترك معمول به. وأشار العديد من المسؤولين إلى أن التنسيق ينبغي أن يشمل على الأقل شفافية العمليات وتقاسم المعلومات ليسهل على الوكالات العديدة المعنية بالعناصر المحددة لبناء السلم، تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج. وهذا أمر مشجع ولكنه قطعا ليس كافيا. كما أعربوا عن قلقهم إزاء غياب الاتفاق على مستوى

المعلومات المتعين تقاسمه. والواضح أن الكثير من المسؤولين لم يروا أن التنسيق يمكن أن يشمل واقعيا تقسيم العمل فيما بين المنظمات أو أن يضم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد.

١٤ - ويرى المفتشان أنه نظرا لأن المنظمات المعنية ببناء السلم تمنح لاستقلاليتها أولوية أعلى مما تمنحه للتنسيق مع منظمة أخرى، فليس بوسعها أن تتصور احتمال إخضاع جداول أعمالها أو أنشطتها لقيادة منظمة أخرى. وقد تساءل كثيرون عن ماهية المنظمة أو عن الوضعية داخل المنظومة التي ستكون لها الولاية والسلطة المناسبتان للقيام بذلك التنسيق. وفيما يتعلق بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لاحظ الكثيرون أن كل مؤسسة منها تستجيب لشواغل ومسائل تطرحها فرادى الهيئات التشريعية مما يسبغ عليها شكلا استقلاليا يحول دون خضوعها لقيادة منظمة أخرى. من ناحية أخرى فإن المسؤولين من مؤسسات بريتون وودز كانوا أميل إلى تأييد مفهومي تقسيم العمل وتوزيع الموارد ويعود السبب في ذلك إلى حد بعيد إلى أن هذين المفهومين يشهدان تقدما ناجحا من خلال عمليات تخطيط التعمير التي يباشرونها في بعض البلدان ولا سيما البوسنة.

١٥ - والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهاز الرئيسي لتنسيق العمل الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة. وهو عبارة عن منتدى مركزي لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الدولية ذات الطابع العالمي أو المتعدد الاختصاصات ووضع السياسات المتعلقة بتلك المسائل. وقد اقترح الكثيرون توسيع سلطة المجلس إلى حيث تشمل موارد برامج منظومة الأمم المتحدة المقدرة بمبلغ ٥ بلايين دولار بما في ذلك تنسيق بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ونظرا لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أحد الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة وكان قد أنشئ أصلا ليؤدي دورا هاما في تنسيق مواردها فيما يتصل بشؤون الاقتصاد والبرامج الإنمائية والاجتماعية، فإن هذه التوصية من شأنها أن تزيد من تعزيز دوره في كفالة التنسيق الذي تشتد الحاجة إليه على مستوى السياسة العامة.

١٦ - ويعدد الفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة في جملة أمور وظائف المجلس وسلطاته. وفيما يتعلق تحديدا بدوره التنسيقي، تقول المادة ٦٣ إن له "أن ينسق نشاط الوكالات المتخصصة بطريقة التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة" وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الميثاق، يمثل المجلس همزة وصل حيوية تربط بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية. وتقول المادة ٧١ بالتحديد إن للمجلس "... أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما، مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن".

١٧ - وقد أصدر مؤخرا مشروع إصلاح الأمم المتحدة الذي قدمته بلدان الشمال الأوروربي في ١٩٩٦[١٢]، مجموعة مقترحات ترمي إلى تعزيز الأمم المتحدة لتمكينها من أداء مهمتها الاقتصادية والاجتماعية التي مقترحا بالتحديد تعزيز دور المجلس في مجال التنسيق مع تزويد منظمة الأمم المتحدة بما فيها الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، بالتوجيهات المتعلقة بالسياسات.

التنسيق على مستوى الأمانة العامة

١٨ - أفيد المفتشان، أثناء الاستعراض الذي أجرياه، بأنه إذا لم تبذل الجهود الجادة الكافية للتنسيق على مستوى الأمانة العامة فإن الأمم المتحدة ستنقصها (١) شفافية القرارات وفعالية تبادل المعلومات؛ (٢) الانسجام والتفاعل بين الوحدات التنفيذية داخل الأمانة العامة؛ و (٣) إطار دائم للتنسيق والمراقبة بين الإدارات. بل أشير أيضا إلى أنه بدون توحيد الادارات على مستوى الأمانة العامة، يتعذر تصور الطريقة التي يمكن بها إجراء أي تنسيق يعتد به نظرا لشدة تمسك المنظمات باستقلاليتها.

١٩ - واقترح الأمين العام في إطار إصلاحاته، إنشاء إدارة الشؤون السياسية لتكون الإدارة الرئيسية المعنية في الأمم المتحدة ببناء السلم مما يوجد مركز تنسيق على مستويات مقر الأمم المتحدة لم يكن موجودا من قبل. وستعتمد الإدارة لدعم مبادرات بناء السلم على اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن. وقد وجد المفتشان خلال الاستعراض الذي أجرياه أن إدارة الشؤون السياسية مرشح جيد يعهد إليه في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنسيق أنشطة بناء السلم تنسيقا مركزيا نظرا للطابع السياسي المتأصل في تلك الأنشطة.

٢٠ - ولم يحاول المفتشان التوصل إلى تقييم كمي للآثار المترتبة على انعدام التنسيق الفعال ولكنهما أفيدا عموما أكثر من مرة بأن ذلك يؤدي الى تأخيرات في العمل وازدواجية في الجهود.

٢١ - وللجنة التنسيق الإدارية ولاية تنسق بموجبها على نطاق المنظومة مسائل السياسة العامة ويمكن منطقيا ترشيحها لكي تتولى بالإضافة الى مسؤولياتها الإنمائية، أمر إدارة تنسيق بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وقد شدد الأمين العام في "ملحق خطة السلام" ، على دور تلك اللجنة في تعزيز الوضوح فيما بين الوكالات مع مراعاة الدور الهام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء الصراع. بيد أن الكثيرين لم يروا فيها آلية تنسيق فعالة لأنها تفتقر الى التأييد السياسي اللازم والمكانة البارزة. ومع ذلك، فقد خاطب الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أعضاء اللجنة قائلا "إن لجنة التنسيق الإدارية رمز مهم لوحدة المنظومة. بيد أنها ينبغي أن تكون أكثر من رمز، إذ ينبغي لها أن تكون أداة توجه نحو السياسات والإجراءات العملية غايتها إطلاق ورصد المبادرات العملية المشتركة التي توصل إلى تحقيق الأهداف السياسية المشتركة العامة".

٢٢ - ولم يجد المفتشان بين هيئات التنسيق القائمة أي آليات فعالة للتنسيق على مستوى الأمانة العامة فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فالحاصل بالتحديد أن كل مؤسسة تجري تخطيطها وتستجيب لهيئتها التشريعية وتنفذ برامجها وفقا لجدول الأعمال الذي تضعه تلك الهيئة التشريعية. وجهود التخطيط لا تبذل على أي أساس يشمل كامل المنظومة ولذلك فحتى عندما يتم تقاسم المعلومات فإن ذلك غالبا ما يتم بعد إرساء الأهداف الرئيسية. وعادة ما يتم تقاسمها بين المؤسسات على نطاق المنظومة على نحو عابر إلى حد ما.

٢٣ - واتضح للمفتشان من المناقشات العديدة التي أجرياها أن من رأي الكثيرين من المسؤولين أن يضطلع كل من لجنة التنسيق الإدارية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكبر في الأنشطة المنفذة داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع. ولم يجد المفتشان ما يشير إلى اضطلاع أي من هذين الجهازين بدور نشط في تنسيق تلك الأنشطة.

٢٤ - ولاحظ المفتشان أن التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة يبدو أشد فعالية إذا ما انطلق من مبادئ جوهرية. وقد توقفا بالفعل عند عدد من الحالات التي حددت فيها المنظمات تفاصيل التنسيق بموجب اتفاقات مدونة. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الاتفاقات المدونة لإيضاح العلاقات بين الوكالات يرجع إلى عام ١٩٦١ عندما صدر التعميم ST/SG/14[١٣]. وبعبارة أوضح، حدد المفتشان في هذا الصدد مذكرات بالاتفاقات المبرمة بين برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبين منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمفوضية، وبين المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد أبلغ مسؤولون من تلك الوكالات المفتشين أن القصد من تلك الاتفاقات هو التسليم والوفاء بواجبات ومسؤوليات كل منظمة على الرغم من أن الاتفاقات تعبر عن بارامترات تؤسس على المزايا النسبية لكل منظمة، كما توضح تقسيم مسؤوليات كل واحدة منها. والهدف من ذلك بطبيعة الحال هو تعظيم استخدام الموارد وزيادة سرعة تعبئتها.

٢٥ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، شارك البرنامج العالمي للأغذية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إصدار "مذكرة تفاهم" بشأن الترتيبات المشتركة المعمول بها فيما يتعلق بعمليات إطعام اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وتنص هذه المذكرة تحديدا على أن هدفها هو "السعي إلى زيادة التحسينات التي من شأنها أن تؤدي الى زيادة فعالية التكلفة وكفاءة الأداء في الشراكة القائمة بين البرنامج والمفوضية. وتوضح المذكرة تقسيم المسؤوليات بين كلتا الوكالتين في مجال تقديم الإغاثة الغذائية في حالات الطوارئ.

٢٦ - وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، وقع المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مذكرة تعاون توفر الإطار لزيادة تطوير وتعزيز التعاون في مساعدة المفوض السامي على إجراء دراسة استقصائية أولية وتقييم المبادرات والبرامج التثقيفية في مجال حقوق الإنسان. وقد رحبت الجمعية العامة مع الارتياح بمذكرة التعاون هذه[١٤] في القرار A/51/101 المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٧.

٢٧ - وفي آذار/مارس ١٩٩٦، وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مذكرة تفاهم ترمي إلى "تشجيع وتسهيل أنشطة التعاون المنتظمة والمتوقع بين المنظمتين ... وتسعى إلى الإفادة من المزايا النسبية المعترف بها لكل من المنظمتين وإرساء طرائق تنفيذية للتعاون." وترسم هذه المذكرة كيفية تقاسم المسؤوليات بين الوكالتين فيما يتعلق بمختلف الفئات السكانية

(مثلا، اللاجئون والعائدون والمشردون داخليا وسكان البلدان المضيفة المتأثرون) وأنواع الأنشطة التعاونية. وتتضمن المذكرة أيضا بندا هاما فيما يتعلق بمسائل الموارد، ومن ذلك:

أن تكون كل منظمة مسؤولة عن تعبئة الموارد اللازمة لتولي المسؤوليات المبينة في هذا الصدد. وإذا لم تتوفر الموارد لاتخاذ إجراءات فورية تستشار المنظمة الأخرى. ويمكن فيما يتعلق ببعض العمليات الخاصة، اتخاذ قرار لإصدار نداء مشترك. وتشارك كلتا المنظمتين في عمليات النداءات المشتركة بين الوكالات التي تنسقها إدارة تقديم المساعدة الإنسانية.

٢٨ - وقد أبدت اليونسكو، بموجب مسؤولياتها عن الأنشطة التعليمية القائمة في إطار بناء السلم بعد انتهاء الصراع، استعدادها لتنسيق جهد تدريبي عالمي يعزز تطوير المهارات البشرية في الحوار والتفاوض وتوافق الآراء في حالات ما بعد الصراع، رغم أنه لا يوجد في الوقت الحالي أي مذكرة تفاهم أو تعاون معمول بها في هذا المجال. وسعيا للنهوض بمفهوم ثقافة للسلم وبالنظام المشترك للقيم وأنماط السلوك اللازمة لبناء السلم، نشرت اليونسكو في ١٩٩٦، المجلد الثالث من سلسلة قضايا السلام والصراع[١٥]. ويجمع هذا المنشور مساهمات قدمها باحثون في شؤون السلم وفلاسفة ورجال قانون ومربون ويعالج ثقافة السلام ووجوهها المتعددة. ويتناول مجلد رابع من السلسلة طرق ومناهج حل النزاعات.

٢٩ - واستكشف المفتشان منتدى آخر للتعاون يتمثل في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ثم عززها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٣ والجمعية العامة في قرارها ٥٧/٤٨. وقد أنشئت هذه اللجنة لتكون آلية أولية لتنسيق مسائل السياسات المتصلة بتقديم المساعدة الإنسانية ولوضع استجابات تجمع بين التجانس وحسن التوقيت إزاء الكوارث والحالات الطارئة المعقدة. وتعمل اللجنة كغرفة مقاصة لتصريف القضايا مما يمثل آلية لتبادل المعلومات ومنتدى لتقاسم مختلف آراء المنظمات. وعموما، تعالج اللجنة ثلاث نوعيات رئيسية من القضايا: (١) القضايا الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات فيما يتصل بحالات طوارئ محددة؛ (٢) القضايا المواضيعية العالمية؛ (٣) القضايا التشغيلية والإدارية والتنفيذية. ووفقا للقرار، تجتمع اللجنة ثلاث أو أربع مرات على الأقل في السنة.

٣٠ - وفي حين يقر المفتشان بأن معظم اختصاص اللجنة يقتصر في الوقت الحالي على حالات الإغاثة والطوارئ، فإنهما يهتمان بالمهام المسندة إلى تلك الهيئة والدور التنسيقي الذي تضطلع به. ومما استرعى انتباههم أيضا أن اللجنة توفر منتدى لتسهيل عملية التشاور بين المنظمات المشاركة في هيكل الاستجابة الغوثية يشترك مسؤولون لهم سلطة تمثيل منظماتهم من أجل استعراض ودعم وإصدار توصيات رئيسية بشأن المسائل ذات الصلة باسم المنظمات التي ينتمون إليها. ويرى المفتشان أن آلية اللجنة تستحق مزيدا من الاستكشاف وأنها قد توفر نموذجا أمام جهود مماثلة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وقد أكدت لجنة التنسيق الإدارية في نيسان/أبريل ١٩٩٧، دور اللجنة المشتركة الدائمة بوصفها الآلية الأولى لمعالجة الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق. وأقرت لجنة التنسيق الإدارية أيضا بحاجة المؤسسات المعنية في

المنظومة ببناء السلم، إلى سياسة متناسقة وتوجيهات عملية دعت اللجنة المشتركة الدائمة وغيرها من ترتيبات التنسيق، إلى تعزيز التكامل فيما بينها لتوفير تلك التوجيهات.

٣١ - ولمس المفتشان أثناء الاستعراض الذي قاما به وجود نوعا ما من توافق الآراء فيما يتعلق بأنشطة بناء السلم على مستوى الميدان بعد انتهاء الصراع. وأشاد معظمهم بحسن التنسيق - على أساس تقاسم المعلومات على المستوى الميداني في سياق نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين - وذكروا بالتحديد أن المعلومات يتم في أحيان كثيرة تقاسمها في الميدان فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة كما بذلت محاولة لإيجاد حلول للحالات التي شهدت تضاربا أو ازدواجا بين الأنشطة.

٣٢ - واتضح للمفتشين أن هناك أغلبية من المسؤولين - الممثل الخاص للأمين العام والمبعوث الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية - يرون أن نفس الآليات المنشأة لتنسيق الأنشطة خلال الأزمات يمكن استخدامها لتنسيق أنشطة بناء السلم في الميدان. بيد أنه أثيرت بعض الشواغل بشأن زيادة سلطة أو نفوذ الممثل الخاص للأمين العام. وعلى العكس من ذلك، تساءل بعضهم عما إذا كان ينبغي لمكتب المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة أن يتولى تنسيق أنشطة بناء السلم رغم دوره الحالي بوصفه المنسق للأنشطة الإنمائية والإنسانية.

ثالثا - المفاهيم الحالية في عملية الأمم المتحدة لبناء السلم بعد انتهاء الصراع

٣٣ - تشمل التدابير التي تتطلبها عملية بناء السلم بعد انتهاء الصراع التجريد من السلاح، وتحديد الأسلحة الصغيرة وإصلاح المؤسسات، والتحول إلى الديمقراطية، والنهوض بنظامي الشرطة والقضاء، ورصد حقوق الإنسان، والإصلاح الانتخابي، والشرطة المدنية، بالإضافة الى تقديم المساعدات الاجتماعية، والاقتصادية والإنسانية. ونظرا للطبيعة المتعددة الجوانب لعملية بناء السلم بعد انتهاء الصراع عادة ما يشارك عدد كبير من الفعاليات المتعددة الأطراف، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وفي ضوء هذه التعددية، تزداد بشدة الحاجة إلى التنسيق.

٣٤ - وتتدرج أنشطة بناء السلم عموما ضمن الولاية المسندة إلى البرامج، والصناديق، والمكاتب والمؤسسات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، التي تضطلع بمسؤوليات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية ومجالات حقوق الإنسان. ولذلك ففيما يجري في الظاهر امتداح عملية دمج وتنسيق الأنشطة، إلا أن كل منظمة، تنحو عمليا، إلى حماية مصالحها الخاصة أو الاحتفاظ بمنظورها الخاص. وكثيرا ما يجري التنسيق في فراغ نتيجة لذلك.

٣٥ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، قدمت فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية ببناء السلم بعد انتهاء الصراع تقريرا أوليا معنونا "قائمة بأنشطة بناء السلم، بعد انتهاء الصراع"[١٦]. وكانت فرقة العمل

مهتمة بالتعرف على الأدوات الموضوعة تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة، سواء ما تم استخدامه منها فعلا في عمليات ما بعد انتهاء الصراع، أو الأنشطة التي قد تكون مرغوبة، ولكنها لم تدرج ضمن أنشطة ما بعد انتهاء الصراع.

٣٦ - وفي أوائل عام ١٩٩٦ أعد الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بدور منظومة الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراع تقريرا يشمل تبويبا فعالا لطائفة واسعة من الأنشطة التي تشمل عمليات بناء السلم بعد انتهاء الصراع[١٧] ويصور التقرير بوضوح الاحتمال الكبير للتداخل بين أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة ويسوق الأسباب الملحة التي تدعو إلى تنظيم التنسيق لتجنب الازدواج، والتداخل بل وحتى العمل على نحو متعارض.

٣٧ - وكان الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة السلام يدرس أيضا مسائل التنسيق بمشاركة نشطة من وفود جمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والصين، وكوبا، ومصر، والهند، والاتحاد الأوروبي. وشدد الفريق الفرعي الذي يعمل في مسائل التنسيق على الحاجة لتعزيز دور الجمعية العامة في النهوض بالتنسيق، وفقا لدورها ومسؤولياتها بموجب الميثاق. وهو يشير إلى حاجة الإدارات الفنية المختلفة التابعة للأمانة العامة إلى تنسيق أعمالها عن طريق تقاسم المعلومات، وإجراء المشاورات والاضطلاع بالإجراءات المشتركة. كما يدعو إلى تنسيق كل من البرامج القصيرة والطويلة الأجل مع منظومة الأمم المتحدة، تعزيزا للسلام والتنمية. ويذكر بصورة محددة "أن هناك حاجة بالتالي إلى التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ككل، ثم بين مقر الأمم المتحدة ورئاسات الصناديق، والبرامج، والمكاتب والوكالات التابعة للأمم المتحدة". ويشجع الفريق الفرعي أيضا على تعزيز التنسيق مع الفعاليات الأخرى المشاركة في التحول من حفظ السلم إلى بناء السلم، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

٣٨ - وعادة ما تقوم حالتان يرجح فيهما حدوث أنشطة بناء السلم. وتحدث الحالة الأولى عندما يكون قد تم التفاوض على تسوية شاملة تتضمن تدابير سياسية، واقتصادية، واجتماعية طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ثم يوكل التحقق من تنفيذ تلك التسوية إلى عملية لحفظ السلم متعددة المهام. وفي هذه الحالة يكون المدخل قد توافر للأمم المتحدة بقبول الأطراف لدورها في صنع السلم وحفظ السلم. وقد يكون حفظة السلم مشاركين بالفعل في أنشطة بناء السلم الأولية، وربما يشمل ذلك إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الأنشطة المدنية الإنتاجية. ففي السلفادور، مثلا، مُنح المقاتلون السابقون أرضا مقابل أسلحتهم، كما تولي أنشطة ثقافة السلم التي تتولاها اليونيسكو أهمية خاصة لتعليم المقاتلين السابقين لأن كثيرين منهم فاتتهم فرص التعليم النظامي بسبب إجبارهم على الخدمة العسكرية. ويجب أن يعالج توقيت وطرائق مغادرة عملية حفظ السلم ونقل مهامها في مجال حفظ السلم إلى أطراف أخرى بالتعاون مع الحكومة القائمة. ويمكن للأمم المتحدة، بالطبع، أن تعرب عن آرائها في تعظيم الإفادة من الإمكانات التي استثمرت خلال عملية حفظ السلم.

٣٩ - وتسود الحالة الثانية عندما يتم الاضطلاع ببناء السلم - سواء أكان وقائيا أو تاليا لانتهاء الصراع - بشأن نزاع محتمل أو نزاع انتهى، دون نشر أي عملية لحفظ السلم. وهذه حالة، تعد بحد ذاتها، أكثر صعوبة لأن الأمم المتحدة لا تملك ولاية كما أن دورها في تحديد الاحتياجات واقتراح الأنشطة لا يكون واضحا. وأما إذا كانت التدابير تقع إلى حد كبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، يمكن حينئذ للمنسق المقيم أن يقدم مثل هذه المقترحات. ولكن لا يخول للمنسق المقيم أن يشترك في أنشطة مثل الأمن، أو الشرطة المدنية أو أنشطة حقوق الإنسان.

٤٠ - وكثيرا ما تناقش أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع من حيث علاقتها باستمرارية الأنشطة والمراحل المتعلقة بالسلم والأمن. فبناء السلم بعد انتهاء الصراع هو عادة المرحلة الأولى بعد "انتهاء" مرحلة حفظ السلم. ولكن فكرة بلوغ نقطة "نهاية" متميزة فكرة مفرطة جدا في التبسيط. وفي الواقع، فقد أبلغ مسؤولون كثيرون المفتشين أن تجربتهم توضح أن تحديد مثل هذه الفترة الانتقالية ما زال تعوزه الدقة.

٤١ - ويخلص المفتشان إلى أن فعالية بناء السلم بعد انتهاء الصراع تقتضي أن يُبنى على الإمكانات التي سيق استثمارها خلال فترة حفظ السلم. وقد قيل للمفتشين فعلا إنه كثيرا ما تحققت نجاحات في بعض الأنشطة خلال فترة حفظ السلم وكان من شأنها أن تحدث عادة، خلال مرحلة بناء السلم. وفي الواقع حث مسؤول كان مؤخرا ممثلا خاصا للأمين العام في رواندا على النظر في الإفادة من قوات حفظ السلم في أنشطة التعمير، حتى ولو جاء ذلك على أساس محدود. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك يولد حسن النية بين الأمم المتحدة والمجتمع المحلي ويتيح لأفراد حفظ السلم الاستجابة لاحتياجات بلد مدمر[١٨]. ولكن، بينما يوفر هذا دليلا على الارتباط الطبيعي بين بناء السلم بعد انتهاء الصراع وحفظ السلم، فإن عمليات بناء السلم بعد الصراع ينبغي أن تكون منفصلة وواضحة وأن يكن هناك جسر بين المرحلتين لضمان سهولة الانتقال.

٤٢ - وقد دعا كثير من الموظفين المشاركين في بناء السلم إلى استخدام الاتفاق الذي يُنهي النزاع بوصفه منطلقا لتوضيح أهداف بناء السلم ودمج آليات التنسيق في تلك الأهداف. وبينما تتجاوز هذه النقطة، في رأي المفتشين، ونطاق الهدف الأصلي للتقرير، فإنها جديرة بالملاحظة بل أنها محورية من الناحية المفاهيمية بالنسبة لموضوع هذا التقرير.

٤٣ - وقد تلقى هذا المفهوم باستخدام الاتفاق الذي يسوي النزاع منطلقا لتحديد آليات التنسيق دعما متزايدا من الخبراء في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وفي حلقة دراسية استضافها معهد الولايات المتحدة للسلام في أواخر عام ١٩٩٦، قدم الخبراء أبحاثهم التي خلصت إلى أن أنجح عمليات السلام التي اضطلع بها المجتمع الدولي قد حدثت في حالات مثل السلفادور، وكمبوديا، وناميبيا حيث كانت "أحكام عملية السلم والتسوية السياسية مفصلة، وشاملة والأهم من ذلك، اتفاق جميع أطراف الصراع عليها، بالإضافة إلى القوى الإقليمية والعالمية الرئيسية". ولاحظ أحد الخبراء، على وجه التخصيص، أن "التدخلات

المتعددة الأطراف تكون أمامها فرصة أكبر للنجاح عندما تأتي مرتبطة بتسوية سياسية حقيقية وبعملية سياسية مستمرة ومطردة من أجل إحرازها"[١٩].

٤٤ - ومن رأي المفتشين[١] أنه ينبغي إدارة الاتفاق الأساسي الذي يسوي الصراع بغية إرساء أساس متين لبناء السلم بعد انتهاء الصراع. ويجب تعزيز أنشطة بناء السلم عن طريق سلسلة من التدابير والإجراءات الكفيلة بتوطيد السلم. ويصبح تنسيق الأنشطة في هذه المرحلة مهما للغاية لأن الطريقة التي تدرج بها هذه الأنشطة ضمن الاتفاق ستكون حاسمة بالنسبة للتنفيذ. إلا أن هذه الآراء تظل عمليا مجرد مفاهيم مطروحة، دون أن يجد المفتشان دليلا عليها في الواقع.

٤٥ - وفي ضوء ما سبق ينبغي أن يشمل اتفاق تسوية النزاع، العناصر التالية دعما لمفهوم الجهود المستدامة لبناء السلم. وكحد أدنى، لا بد أن يتضمن الاتفاق خمسة عناصر رئيسية هي:

(أ) تحديد القضايا التي يجب التصدي لها، والأهداف المطلوب تحقيقها، ووضع جداول زمنية لتحقيق الأهداف إذا أمكن؛

(ب) تحديد أنواع المهارات المطلوبة والكيانات المحددة التي يمكن أن توفر تلك المهارات؛

(ج) تحديد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية التي يجب إشراكها والأنشطة التي ستكون كل منها مسؤولة عن تنفيذها؛ على أساس أن تكون الأهداف المهيمنة إطارا لذلك؛

(د) توضيح تقسيم العمل بين المنظمات المختلفة، مع تحديد هدف صريح يتمثل في تجنب ازدواج أو تداخل الجهود، وتقرير على من ستقع مسؤولية القيادة الشاملة، سواء في المقر أو في الميدان؛

(هـ) إقامة رابطة تصل بين "مرحلتي" حفظ السلم وبناء السلم وطرح وصف لآلية تضمن الاستمرارية، بما يكفل بالتالي الحفاظ على الإمكانات المستثمرة خلال مرحلة حفظ السلم والبناء عليها.

رابعا - دور مؤسسات بريتون وودز في بناء السلم بعد انتهاء الصراع

٤٦ - يقوم كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي بدور كبير في تمويل وتوفير المساعدة التقنية للبلدان التي تمر بمرحلة تعمير بعد انتهاء الصراع. بيد أن التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وهذه المؤسسات المالية غير كاف وما زال يمثل مسألة تثير القلق.

٤٧ - ووفقا لمواد اتفاق البنك الدولي للإنشاء والتعمير لعام ١٩٨٩، من المقاصد الأولية لهذه المؤسسة:

"المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الأعضاء بتسهيل استثمار رأس المال لأغراض إنتاجية، بما فيها إنعاش الاقتصادات التي دمرتها الحرب أو عطلتها، وتحويل المرافق الإنتاجية لتلبية احتياجات زمن السلام وتشجيع تنمية المرافق الإنتاجية والموارد في أقل البلدان نموا"[٢٠].

٤٨ - وعلى المنوال نفسه، استجاب صندوق النقد الدولي للحاجة المتزايدة إلى المساعدة الدولية في البلدان الخارجة من الصراع. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، أيدت اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي قرار المجلس التنفيذي القاضي بتوسيع نطاق مشاركة الصندوق في حالات ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك تحديد الظروف التي يمكن أن يقدم في ظلها دعما طارئا في سياق المساعدة الدولية المنسقة.

٤٩ - وقد أحيط المفتشان علما بأن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقات عمل قديمة العهد. كما أنهما يتقاسمان منظورا طويل الأجل في مشاريعهما. وتقوم المؤسستان بالتنسيق بينهما بنشاط، لاعتبارات عملية واعتبارات السياسة العامة على السواء. غير أن مسؤولين من كلتا المؤسستين أقروا بأن التنسيق بينهما وبين منظومة الأمم المتحدة أقل نشاطا نسبيا، ولا سيما على مستوى المقار. وأشاروا إلى أنهم يؤيدون تحسين التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة.

٥٠ - وفي عام ١٩٩٢، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة تقريرا عن تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف[٢١]. وذكر المفتشان أنهما لم يقفا إلا على قدر ضئيل من التعاون التنظيمي بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف. غير أنهما أشارا إلى أنه يجري الاضطلاع بمبادرات تعاونية كبيرة ومجموعة متنوعة من البرامج التنفيذية التعاونية. كما أقر المفتشان بتزايد الطابع التنافسي في ميدان المساعدة الفنية والتعاون بعد أن كانت تسيطر عليه في السابق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. على أنهما لاحظا أن هذه الفعاليات الأخرى ما برحت تهمش وكالات منظومة الأمم المتحدة. ولعل المفتاح الرئيسي لتحسين التعاون والتنسيق بين الشركاء هو الأداء، ولا سيما المعيار الأساسي المتمثل في "التأثير والإنجاز".

٥١ - وخلال إعداد هذا التقرير، استنتج المفتشان أن العديد من ذات المسائل المحددة في عام ١٩٩٢ لا تزال قائمة في الوقت الراهن. وعلاوة على ذلك، ثمة احتمال متزايد في أن تبدد وكالات منظومة الأمم المتحدة فرص المشاركة في القرارات والترتيبات المتعلقة بالتنسيق التي يجري اتخاذها خلال مراحل التخطيط. ولعل مرد هذا القصور في مشاركة الأمم المتحدة يعود إلى أن موارد مؤسسات بريتون وودز تفوق كثيرا موارد منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ونتيجة لذلك، عندما تقوم مؤسسات بريتون وودز بدور قيادي في وضع استراتيجيات التعمير، فإنها لا تعتبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة "جهات مانحة" بل مؤسسات تنفيذية. وهي لا تدرج بالتالي في عملية التخطيط. وبعبارات أوضح، فنظرا لعدم توافر الموارد، لا تدعى منظومة الأمم المتحدة دائما إلى المشاركة في جهود التخطيط التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز. وبالإضافة إلى ذلك، لما كانت الأمم المتحدة تنزع إلى تخصيص نسبة

متزايدة من مواردها للإغاثة القصيرة الأجل في حالات الطوارئ، لا يبقى للاستثمار في جهود التعمير الطويلة الأجل إلا القليل من الموارد.

٥٢ - وقد طرح "مشروع بلدان الشمال الأوروبي لعام ١٩٩٦ لإصلاح الأمم المتحدة" مؤخرا مقترحات تدعو إلى تحسين التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وذكر المشروع على وجه التحديد ضرورة زيادة التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ثم أورد ما يلي:

"ومن الطرق الممكنة لتعزيز التعاون، زيادة تطوير الآليات من أجل تعزيز التعاون، والمشاركة في تنفيذ برامج عمل المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وقيام مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة بإعداد التقارير، وتبادل المعلومات وزيادة التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على صعيد الميدان. غير أنه ينبغي الاعتراف بأن التعاون الأمثل لن يتحقق إلا إذا عملت الأمم المتحدة على تحسين أدائها العام واكتسبت قدرا أكبر من المصداقية والأهمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي"[٢٢].

٥٣ - وأبلغ مسؤولو بريتون وودز المفتشين بالجهود الجارية الرامية إلى زيادة وتحسين آليات التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وأبلغ مسؤولو البنك الدولي المفتشين بتبادل خطابات اتفاق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تنسيق التعمير بعد انتهاء الصراع في أنغولا في عام ١٩٩٥. ولم تتح هذه الخطابات للمفتشين ليستعرضاها، ولذا لا يمكنهما أن يعلقا على مضمونها. غير أنه لم تجر العادة، في معظم الأحوال على إبرام اتفاقات رسمية بين وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تلزمها بتحقيق مقاصد وأهداف محددة، فضلا عن تقسيم العمل بينها. ومن الأمثلة الأخرى ارتباط البنك الدولي بعلاقات رسمية قديمة العهد مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، كما يتبين من أعمال مركز الاستثمار في البوسنة وأنغولا.

٥٤ - غير أن بناء السلم أو التعمير بعد انتهاء الصراع لا يندرج في اختصاص هيئة واحدة في البنك الدولي بل تتولاه كل مجموعة من المجموعات الإقليمية. وقد لاحظ أحد المسؤولين من المشاركين في ميدان العلاقات الخارجية على وجه التحديد، أن التنسيق المتعدد الوكالات هو بكل تأكيد مسألة تحظى بالاهتمام. غير أن مسؤولي البنك الدولي يعتقدون أنه كثيرا ما يمضي وقت طويل داخل منظومة الأمم المتحدة في مناقشة مسائل التنسيق ولا ينجز منها إلا القدر القليل على صعيد الممارسة، مما يفضي إلى التداخل والعمل لتحقيق أهداف متضاربة. وقد شرعت منظمات الإغاثة والمساعدة الإنسانية في التعاون مع البنك الدولي وهي مهتمة بالتأكيد بالمشاركة في جهود التعمير في فترة مبكرة من العملية. وأخبر مسؤولو البنك الدولي المفتشين بأن ثمة مقاومة قطعا لإنشاء أي آلية ثابتة وشاملة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٥٥ - ولتوضيح ضرورة التنسيق لتفادي ازدواجية الجهود وتداخلها، أشار مسؤولو البنك الدولي إلى عدة مجالات. فعلى سبيل المثال، بدأت هذه المؤسسة تنتقل إلى بعض المجالات الجديدة، بما فيها إزالة الألغام وتسريح الجنود - وهي مجالات تضطلع فيها أيضا إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بمسؤولية كبيرة. غير أن مسؤولي البنك الدولي أوضحوا أنهم ليسوا على علم بالنهج الذي تتبعه إدارة الشؤون الإنسانية، وأنه بينما يأخذ التعاون بين المنظمتين في التحسن، لا يزال ثمة تنازع في الاختصاص والنهج.

٥٦ - وفي مجال آخر، لاحظ مسؤولو البنك الدولي توسع بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واقتحامها لميادين تدخل عادة في اختصاص مؤسسات أخرى. وعلى سبيل المثال، يرى البنك الدولي أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدأت تتجه بصورة متزايدة إلى أنشطة إنمائية، متجاوزة إطار الإغاثة في حالات الطوارئ. وهذا ما يطرح مسألة قيام منظمة ما بتطوير قدراتها في الوقت الذي قد تكون فيه لدى وكالات أخرى المهارات الضرورية وتندرج المهمة في اختصاصها. وأعرب بعض مسؤولي البنك الدولي عن القلق من أن منظمات الإغاثة تتنافس فيما بينها على موارد وأهداف للأجل القصير، مما يؤدي إلى تعقيد إمكانات التنسيق الفعال.

٥٧ - وبصفة عامة، لدى مؤسسات بريتون وودز موارد تفوق كثيرا ما لدى وكالات منظومة الأمم المتحدة. وبناء عليه، يرى المفتشان أن استمرار عدم التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز قد يهمش دور الأمم المتحدة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وعلى سبيل المثال، قدمت للمفتشين معلومات بشأن البوسنة والهرسك وصندوق التعمير بعد انتهاء الصراع واستراتيجية التعمير، التي يشار إليها أيضا "بالمخطط"، والتي وضعها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. ويشمل هذا المخطط تنفيذ الشطر الأولي أي ٥,١ بلايين من دولارات الولايات المتحدة، وسيجري تنفيذه في ١١ قطاعا لتعمير البوسنة. ونظرا لعدم اعتبار وكالات منظومة الأمم المتحدة جهات مانحة، فإنها لم تدع إلى العمل لوضع المخطط. وأوضح مسؤولو البنك الدولي أن القيمة الرئيسية للمخطط تكمن في جعل المانحين يركزون دائما على مقاصد وأهداف التعمير (التي اتفق عليها المانحون والبلد) وفرض قدر من الانضباط على نظام يمكن أن يصبح ذا طابع سياسي مفرط. ويقصد مفهوم المخطط إلى تفادي التوازي في جمع التبرعات وتجنب "تشتيت" أموال المانحين التي تتزايد ندرتها.

٥٨ - وخلال السنتين الماضيتين، وضع صندوق النقد الدولي سياسة توضح دوره في بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وفيما يتعلق بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، تستلزم السياسة الحالية من صندوق النقد الدولي أن يقيم اتصالا بالمنسق المقيم للأمم المتحدة في الميدان. وعلى المستويات العليا، يتبادل المدير العام لصندوق النقد وكبار مسؤولي الأمم المتحدة المعلومات بصفة دورية. غير أن هذه العملية ليست رسمية في الوقت الراهن. وأبلغ المفتشان بأن المدير العام للصندوق قد أبدى اهتماما قويا بالعمل بصورة أوثق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع. وعلى غرار البنك الدولي، يدعم صندوق النقد الدولي آلية تنسيق مرنة غير أنه يقاوم كل آلية ثابتة أو موحدة. وأثبتت تجربته في البلدان الخارجة من الصراع أن عملية التنسيق الدولية استفادت من قيادة وكالة واحدة أو بلد واحد، مع اضطلاع الفعاليات مختلفين بهذا الدور في حالات مختلفة. وقد أيد مجلس صندوق النقد الدولي هذا النهج المرن. غير أن مجلس الصندوق لاحظ أيضا أن تلك المشاركة، لا سيما في المراحل المبكرة من التخطيط والإعداد، من شأنها أن تزيد قدرة الصندوق على التنسيق. وكما أخبر أحد المسؤولين المفتشين، لم يدع

الصندوق للمشاركة في صياغة خطة السلام للسلفادور ولم يتمكن بالتالي من تقديم المشورة بشأن مسائل الاقتصاد الكلي. ويرى المسؤول ذاته أن مشاركة الصندوق في أنغولا وكمبوديا كانت أكثر فعالية لاشتراكه المبكر. ولما كان الصندوق يهتم إلى حد بعيد بوضع إطار اقتصادي كلي في سياق تعمير بلد من البلدان، يظل من المهم للغاية أن يشترك الصندوق مبكرا في التخطيط فضلا عن التنفيذ.

٥٩ - وأبلغ مسؤولو الصندوق المفتشين أنه في حين ينظر إلى المؤسسة نفسها كفاعل بوصفها أحد العناصر الهامة الفاعلة في التعمير بعد انتهاء الصراع، فإنها لا تنوي تولي القيادة. ولذلك فهي تميل إلى حد ما إلى عدم الخوض في مسألة تحديد من يتولى القيادة - ما دام ثمة من يتولاها. وفي ثلاث حالات حدثت مؤخرا، تولت القيادة جهات مختلفة. ففي كمبوديا، قامت الأمم المتحدة بدور قيادي، وفي هايتي تولى القيادة البنك الدولي والولايات المتحدة، وفي البوسنة، يتولى القيادة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. ويبدو أن هذه العلاقات تنجح في الحصول على خبرات وموارد واهتمامات معينة.

٦٠ - ويتبين من تجربة الصندوق أن التنسيق على الصعيد القطري كان جيدا. وأبلغ المسؤولون المفتشين بأنهم يرون أن من المستصوب زيادة التنسيق على صعيد مقر الأمم المتحدة فضلا عن عمليات التتبع وتبادل المعلومات.

خامسا - نحو نهج جديد إزاء السلم بعد انتهاء الصراع

٦١ - بناء على مقابلاتهما وتحليلاتهما، يبدي المفتشان رغبتهما في طرح النتائج والتوصيات التي خلصا إليها. فهما يريان أن إنشاء آليات تنسيق فعالة يجب أن ينظر إليه، بصفة عامة، بوصفه سمة أساسية تتصف بها جهود إصلاح الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، لا بد لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع أن تلتزم بتطوير آليات التنسيق كجزء من عملية مستمرة لتحسين طريقة أداء المنظومة. وينبغي أن تكون ممارسات التنسيق الفعال جزءا لا يتجزأ باستمرار من هيكل منظومة الأمم المتحدة وعملياتها، وعلى أن يتم ذلك من خلال المنظمات أو الهيئات القائمة.

٦٢ - وتشمل كل حالة من حالات ما بعد انتهاء الصراع مجموعة متباينة من الظروف والأوضاع التي عادة ما تتصل بضعف المؤسسات المدنية، والافتقار إلى ثقافة الاستقرار والمصالحة. وفي بعض الحالات لا يكون هناك حكومة فعالة يجري التنسيق معها. وستختلف درجة دمار المؤسسات والقطاعات، وكذلك الحالة السياسية والعسكرية اختلافا بيّنا. وفي ضوء هذا التباين الواسع تختلف على مر الزمن الظروف والأوضاع القائمة في البلد الذي يشهد إعادة البناء، وأي إطار للعمل من أجل التنسيق لا بد وأن يكون مرنا بما يكفي لكي يستوعب هذه التغيرات. ولذلك يوصي المفتشان بأن يتسم أي إطار للعمل لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، بأمور شتى منها الشمول والتماسك، على أن يكون مرنا بالقدر الكافي ليتواءم والجوانب التي تنفرد بها كل حالة من حالات بناء السلم، ومن ثم فإن أفضل طريق للتنسيق في هذا الشأن هي "الطرق المرحلية" القائمة على مبادئ متفق عليها بصورة عامة.

٦٣ - ويشكل الاتفاق الذي يتم بموجبه إنهاء الصراع أرضية جديدة لرسم إطار التنسيق الذي يمكن استخدامه أثناء فترة الانتعاش. ويجب تعزيز أنشطة بناء السلم بسلسلة من التدابير والأعمال الرامية إلى تدعيم السلام. وتحديد وسائل التنسيق أمر جوهري عند هذه المرحلة لأن أسلوب إدراج تلك الأنشطة ضمن اتفاق إنهـــاء الصراع سيكون حاسما بالنسبة لنجاح إجراء التنسيق خلال التنفيذ. ويوصي المفتشان - ردا على ذلك - بضرورة إنشاء إطار العمل من أجل التنسيق أثناء المراحل الأولية من التخطيط لإعادة البناء. ويمكن للدول الأعضاء، على نحو ما هي ممثلة به في العناصر التي تؤلف منظومة الأمم المتحدة، أن تعتبر اتفاق إنهاء الصراع أرضية مناسبة لإعداد ودعم سلسلة من التدابير والإجراءات الرامية إلى تدعيم السلام، وإقامة الروابط بين عمليات حفظ السلام وبناء السلم، ورسم إطار العمل من أجل التنسيق.

٦٤ - وقد حدد المفتشان عدة عوائق تحول دون فعالية التنسيق بين أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وهي تدل إلى حد ما على أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لا تدرك ما للنظام الموحد من فوائد وكفاءة. وقد وجد المفتشان أن بعض المنظمات العاملة في مجال بناء السلم بعد الصراع ترى أن لاستقلالها أولوية أكبر من التنسيق مع المنظمات الأخرى. ويرى المفتشان أن مثل هذا التنسيق يتطلب قدرا من الخضوع لقيادة منظمة أخرى. بل وأن بعض المنظمات لا يجمع بينها مفهوم عام ومقبول للتنسيق، وهي تفتقر إلى علاقات عمل محددة جيدا للتعامل فيما بينها. وبناء على ذلك، انتهى المفتشان إلى أنه ثمة حاجة ملحة إلى قبول مجموعة من التدابير التي تحدد عدة أوجه هامة من التنسيق لبناء السلم بعد انتهاء الصراع. ولذلك فهما يوصيان لجنة التنسيق الإدارية بإعداد إعلان عن التنسيق في مجال أنشطة بناء السلم كي توافق عليه الجمعية العامة والهيئات التشريعية للوكالات المتخصصة، وينبغي أن يعترف هذا الإعلان بحاجة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للحفاظ على استقلاليتها، مع زيادة تأكيده على سيادة قيادة الأمم المتحدة، وتعزيز الحاجة إلى التنسيق بما يكفل تعظيم استغلال الموارد، وبلوغ الأهداف. وينبغي لهذا الإعلان أيضا:

- أن يتوصل إلى اتفاق بشأن تفهم مقبول بشكل عام للتنسيق؛
- أن يرسي تكليفات واضحة ومبادئ توجيهية لمشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع؛
- أن يحدد المنظمات المعنية، سواء على مستوى المقر أو الميدان، التي ستضطلع بالقيادة فيما يتعلق بتنسيق مسائل السياسات في أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع؛
- أن يضطلع بتنسيق أكثر انتظاما وتماسكا بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛
- أن يعزز هيئات التنسيق القائمة، مثل لجنة التنسيق الإدارية، وهيئاتها الفرعية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛

■ أن ينطلق من واقع جهود التنسيق المبذولة ثم يوسع مداها في إطار الموضوعات الرئيسية.

٦٥ - ولقد أصبحت أنشطة حفظ السلام تتسم بمزيد من تعدد المهام، فصارت تضم أنشطة مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين، ومراقبة الانتخابات، وإنشاء الهياكل الأساسية. وأدى ذلك إلى عدم وضوع الخط الفاصل بين حفظ السلام وبناء السلم. وفيما ترتبط كل مرحلة بالأخرى، تختلف أهداف حفظ السلام وعناصره التنفيذية عن أنشطة بناء السلم اختلافا كبيرا. فالغرض من حفظ السلام هو في الأساس صون السلم، ولا يختص به سوى موارد الأمم المتحدة وموظفوها، وتمويلها. أما بناء السلم فيهدف إلى البناء على ما انتهى إليه صون السلم، وهو يشمل طائفة عريضة من الفعاليات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن الأنشطة، والأهداف، وآليات التمويل. وفي ظل الممارسة الحالية لم يعد عمل القائمين على حفظ السلام يقتصر على أنشطة حفظ السلام، وإنما أصبح يتناول باطراد أنشطة بناء السلم. وأدى ذلك إلى أن أصبح حفظ السلام يتجاوز دوره الأصلي المتمثل في إقامة "عازل" بين الأطراف الداخلة في نزاع ما، وإرساء الاستقرار بحيث يتم تعمير البلد وإعادة بناء اقتصاده بصورة منظمة. ويرى المفتشان أنه لا ينبغي الخلط بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلم، بل يجب اعتبارهما عمليتين منفصلتين ومتميزتين. ومع ذلك فهما يريان ضرورة وجود ترابط واضح، وانتقال سلس بين هاتين المرحلتين لضمان الحفاظ على الاستثمار الذي سبق توظيفه أثناء مرحلة حفظ السلام. ويوصي المفتشان، كواحد من عناصر تعزيز التنسيق، بأن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية الاضطلاع بأنشطة بناء السلم كعملية منفصلة ومتميزة - "عملية بناء السلم" - وإن كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمرحلة حفظ السلام باعتبارها مرحلة لاحقة لها.

٦٦ - وقد وجد المفتشان تنسيقا فعالا على مستوى الميدان، تحت قيادة منسق الأمم المتحدة المقيم، أو الممثل الخاص للأمين العام. إلا أنهما لم يجدا دليلا على نفس الشيء على صعيدي وضع السياسات أو المقر في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، تؤدي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دورا هاما في تيسير عمليات التشاور بين المنظمات العاملة في مجال عمليات الإغاثة، غير أن دورها ومواردها محدودان بالنظر إلى توسيع نطاق هذا الدور لمواصلة أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ويقدر المفتشان أن التنسيق على المستويات الثلاثة جميعها - السياسات، والمقر، وعلى نطاق المنظومة بأسرها - أمر أساسي، حيث إن هذه المواقع التي يتم فيها وضع السياسات الاستراتيجية، واتخاذ القرارات الخاصة بالموارد. وثمة اقتراح طرحه الأمين العام مؤخرا لإنشاء إدارة الشؤون السياسية لتكون الإدارة القائدة في الأمم المتحدة في بناء السلم، حيث ينشيء هذا الاقتراح مركز تنسيق على مستوى مقر الأمم المتحدة، وهو ما كان غائبا في الماضي. وبغير التنسيق الفعال على مستويات السياسات والمقر ومنظومة الأمم المتحدة، يظل الضمان محدودا، بل وقد يكون منعدما بالنسبة للتنسيق الفعال للأنشطة والمسؤوليات والموارد على المستويات الملائمة، مما يرتب عبئا بغير مبرر على عاتق المنظمات العاملة في الميدان. ويرى المفتشان على وجه الخصوص الحاجة إلى مزيد من الدعم المتكامل على مستوى المقر فيما يتعلق بالعمليات التي تتم على المستوى القطري. والأكثر من ذلك فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز أساسي من أجهزة الأمم المتحدة، لا يشارك بالقدر الكافي في تنسيق أنشطة بناء السلم، وهو ما أشار إليه الأمين العام مؤخرا في خطابه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرحب المفتشان باقتراحه لتعزيز دور المجلس في التنسيق بين السياسات وزيادة تماسك أجهزة المجلس.

مستوى السياسات:

حيث إن بناء السلم هو في الأساس واحد من عناصر أنشطة التنمية، يجب تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في وضع سياسات التنمية وأنشطتها، وذلك وفقا للفصل العاشر من ميثاق الأمم المتحدة.

على مستوى المقر:

(أ) يجب أن تكون مسائل التنسيق المتعلقة تحديدا بأنشطة بناء السلم واحدا من البنود العادية في جدول الأعمال ويناقش في اجتماعات "هيئة مكتب" الأمين العام بين إدارات الأمم المتحدة.

(ب) يجب أن تحذو أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى حذو الأمين العام، فتنشئ إدارة رائدة لتنسيق السياسات والقرارات الاستراتيجية فيما بين مؤسسات المنظومة العاملة في مجال بناء السلم.

مستوى منظومة الأمم المتحدة

(أ) من أجل التنسيق بمزيد من الفاعلية بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلم، يجب توسيع دور لجنة التنسق الإدارية، بحيث تشمل دورا لمنسق دائم لأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة، على أن يتم ذلك في ظل آليات التنسيق القائمة.

(ب) يجب تدعيم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ليتسنى لها القيام بدور أكبر في التنسق والتكامل بين أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٦٧ - وتؤدي مؤسسات بريتون وودز بالفعل، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا هاما في تقديم التمويل والمساعدة الفنية للبلدان التي تقوم بالتعمير بعد انتهاء الصراع. ولكن التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وبين هذه المؤسسات المالية ليس كافيا، ولا يزال مسألة مثيرة للقلق. وعليه، فقد حدث أكثر من مرة أن أعدت هذه المؤسسات المالية استراتيجاتها في التعمير دون التشاور مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو طلب إشراكها. وينبغي استخدام الآليات الرسمية، مثل تبادل الرسائل، لوضع الخطوط العريضة للتوافق العام المتعلقة بالتنسيق بين مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة، على أن تكون الخطوة التالية لذلك هي وضع إجراءات أكثر تحديدا وتفصيلا تكون عملية المنحى. (وقد ورد مثال على تبادل الرسائل بين الأمين العام ومدير البنك الدولي في عام ١٩٩٥، لوضع ترتيبات التنسيق الخاصة بأنغولا.) وفي خطابه أمام الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، سلّم الأمين العام بجهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتشجيع على توثيق التفاعل بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز[٢٣]. ونظرا للدور المتنامي الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز في مجال أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقيم فيما بينها ثم مع هذه المؤسسات المالية وسائل اتصال رسمية خاصة بالتنسيق، ضمانا للمشاركة في مراحل التخطيط الخاصة بالانتعاش بعد انتهاء الصراع، وكذلك لإيجاد علاقات مستدامة ومنسقة خلال فترة إعادة البناء. وينبغي إقامة وسائل الاتصال هذه بدون إنشاء هياكل جديدة.

الحواشي

(١) "مُلحق الخطة للسلام"، ورقة موقف أعدها الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (A/50/60-S/1995/1, 3 January 1995).

(٢) "خطة للسلام" تقرير الأمين العام اعتمده اجتماع القمة لمجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، (A/47/277-S/24111, 17 June 1992).

(٣) "العنصر العسكري من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" (JIU/REP/95/11) "تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع وقوع النزاعات" (JIU/REP/95/13).

(٤) البيان الصادر عن الأمين العام للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧ (SGSM/97/138, 3 July 1997).

(٥) "تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع وقوع النزاعات" (JIU/REP/95/13).

(٦) "قائمة بأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع"- فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ (ص '٤') من الأصل الانكليزي.

(٧) International Colloquium on Post-Conflict Reconstruction Strategies, Stadtschlaining, Austria, June 23-24, 1995.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) JIU/REP/95/13.

(١٠) "خطة للتنمية" تقرير الأمين العام، الجمعية العامة، الوثيقة A/48/935، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٤، الفقرة ٢١٣.

(١١) Webster's Ninth New Collegiate Dictionary, 1990.

(١٢) "تعزيز الأمم المتحدة عن طريق التغيير: إنجاز ولايتها الاقتصادية والاجتماعية" مشروع بلدان الشمال الأوروبي لإصلاح الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

(١٣) "اتفاقات بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية" (ST/SG/14, 1961).

الحواشي (تابع)

(١٤) قرار الجمعية العامة ١٠١/٥١، الفقرة ٤.

(١٥) من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام، اليونسكو، ١٩٩٦.

(١٦) "قائمة بأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع"، فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

(١٧) "استعراض قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال التعمير بعد انتهاء الصراع"، الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بدور منظومة الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراع (ACC/1996/POQ/CRP.2 Annex A).

(١٨) Year in Review 1996, United Nations Peace Missions.

(١٩) Crocker, Chester and Hampson, Fen Osler, "Making Peace Settlements Work", Foreign Policy, No. 104, Fall 1994.

(٢٠) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مواد الاتفاق، المعدلة في شباط/فبراير ١٩٨٩.

(٢١) JIU/REP/92/1.

(٢٢) "تعزيز قدرة الأمم المتحدة عن طريق التغيير" إنجاز ولايتها الاقتصادية والاجتماعية"، مشروع بلدان الشمال الأوروبي لإصلاح الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

(٢٣) البيان الصادر عن الأمين العام للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧. (SG/SM/97/138, 3 July 1997).